

## قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠٠٣

باعتبار مشروع إقامة محطة رفع مياه الصرف الصحي الرئيسية  
بمدينة صدفا بمحافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة  
والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩  
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛  
وعلى ما عرضه وزير الدولة للتنمية المحلية ؛

قرر :

( المادة الأولى )

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع مياه الصرف الصحي الرئيسية  
بمدينة صدفا بمحافظة أسيوط .

( المادة الثانية )

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه  
فى المادة السابقة والبالغ مساحتها ١٢٠٧,٥٠ متر مربع ، والمبين موقعها وحدودها  
وأسماء ملاكها بالمذكرة الإيضاحية وكشف أسماء الملاك الظاهرين الإجمالى المرفقين .

( المادة الثالثة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٣٠ رمضان سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

## وزارة التنمية المحلية

### مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٩٠١ لسنة ٢٠٠٣

باعتبار مشروع إقامة محطة رفع مياه الصرف الصحي الرئيسية

بمدينة صدفا بمحافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة

والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضي اللازمة لتنفيذه

أتشرف بعرض الآتي :

أفاد السيد محافظ أسيوط أنه في إطار الخطة العامة للدولة وسياستها في الحفاظ

على الصحة العامة للمواطنين ومنع التلوث البيئي فقد تطلب الأمر إقامة محطة رفع مياه

الصرف الصحي الرئيسية بمدينة صدفا على مساحة ١٢٠٧,٥٠ متر مربع تقع بحوض قبة فياض

قبة (١) بمدينة صدفا وهي مملوكة للسيد / مكرم وشوقي يعقوب عبد الشهيد وآخرين

والمبينة أسماؤهم بكشف أسما الملاك الظاهرين المرافق والمحدودة بالحدود والأبعاد الآتية :

الحد البحري : باقى أرض القطع (٤١ ، ٤٢) بحوضه بطول ٣٥ متراً .

الحد القبلى : باقى أرض القطع (٤١ ، ٤٢) بحوضه بطول ٣٥ متراً .

الحد الشرقى : باقى أرض القطعة (٤٢) بحوضه بطول ٣٥ متراً .

الحد الغربى : حد القطعة (٤٠ ، ٤١) بحوضه بطول ٣٥ متراً .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تقرير صفة النفع العام للمشروع

بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٧

كما وافق السيد الدكتور نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي

على إقامة المشروع بموجب كتاب سيادته رقم ٨٦٢ بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٩

وقد تم إيداع مبلغ ١٤٠٨٨٥,٢٥ جنيه مصرى (فقط مائة وأربعون ألفاً وثمانمائة وخمسة وثمانون جنيهاً وخمسة وعشرون قرشاً لا غير) بالشيك رقم (٥٨٤٧١٠) بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٠ لدى الهيئة المصرية العامة للمساحة بالمحافظة لحساب تعويضات نزع الملكية للمشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائى إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فور صدور القرار .

ولما كان مشروع إقامة محطة رفع مياه الصرف الصحى الرئيسية بمدينة صدفا بمحافظة أسيوط من أعمال المنفعة العامة الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير صفة النفع العام له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير الدولة للتنمية المحلية

**مصطفى عبد القادر**

## كشف الملاك الظاهرين

### لموقع محطة الرفع الرئيسية للمصرف الصحي لمدينة صدفا

ملاحظات	اسم المالك	المسطح			رقم القطعة	اسم الحوض ورقمه	٢
		س	ط	ف			
	مكرم وشوقى ولدا يعقوب عبد الشهيد	٤	٤	-	٤١	حوض تمه فياض	١
	كامل أحمد حسن	١٣	-	-	٤٢	نمرة (١)	٢
	بديع يوسف بشاى وسليم عطية جرجس	٥	٢	-	٤٢	زمام صدفا	٣
	فقط ستة قراريط واثنان وعشرون سهماً لا غير تعادل ١٢٠٧,٥٠م <sup>٢</sup>	٢٢	٦	-	.....	إجمالى المسطح	